

الإضمار في التراث اللغوي العربي "قراءة في المصطلح واستعمالاته"

الأستاذ: الشاذلي سعدودي
جامعة المدية

ملخص المداخلة:

الإضمار مصطلح لغوي ونحوي بصفة خاصة يعبر عن ظاهرة لغوية مركبة تتنوع المعاني فيها بتنوع مجالاتها اللغوية مما يجعل "الإضمار" يتقاطع ويتداخل مع مصطلحات أخرى كالحذف، أو الكناية، أو التقدير وغيرها، كما أنّ للمصطلح دلالات متغايرة من مجال إلى آخر.

وللوقوف على هذه الظاهرة ومعرفة دلالات المصطلح تقتضي الدراسة الوقوف عليه في سياقاته المختلفة واستنباط تلك الدلالات من خلال مختلف الاستعمالات، وكذا مختلف التفسيرات اللغوية قديما وحديثا لتلك الاستعمالات لا سيما ما كان منها عند النحاة.

فهذه الدراسة تهدف إلى تجلية الموضوع من وجهة نظر لسانية في محاولة لضبط دلالات المصطلح ومعرفة تطور استعمالاته .

Sommaire:

L' « ellipse », considéré comme un terme linguistique et grammatical, renvoi à un phénomène complexe. Il désigne des concepts qui varient selon le domaine utilisé. Cette multi-référencialité conduit à une interférence entre l'ellipse et d'autres termes, tels que « l'élision » « la métonymie » ... etc.

Afin de réaliser une bonne lecture notionnelle, on doit étudier « l'ellipse » dans plusieurs contextes qui marquent ses usages différents et ses interprétations linguistiques.

Cette étude opte, donc, à clarifier les limites conceptuelles de ce terme, ainsi que son évolution historique.

Terme clés : Ellipse, terme, notion, interférence, grammaire.

وتتوزع هذه المداخل على أربع محاور هي:

1- مفهوم الإضممار

2- الإضممار والتقدير

3- الإضممار والحذف

4- عموم الإضممار وتخصيصه

- تعلق الإضممار بالاسم

- تعلق الإضممار بالفعل

- تعلق الإضممار بالحرف

1- مفهوم الإضممار ومراتب الضمير:

عند ذكر مصطلح "الإضممار" يتبادر إلى الأذهان مصطلحان آخران لهما ارتباط وثيق به وهما: "المضمّر" وهو اسم مفعول من الإضممار لكل ما وقع إضمماره وهناك من خصّه بالاسم فقط، و"الضمير" أو بصيغة الجمع "الضمائر".

الإضممار في اللغة: مصدر للفعل أضمّر « وأضمّرت الشيء أخفيته وهوى مضمّر وضمّر كأنه اعتقد مصدرا على حذف الزيادة: مخفيّ، قال الطرماح: به هوى ضمّر إذا ذكرت سلمى له جاش في الأحشاء والتهبا

وأضمّرتَه الأرض: غيّبته إمّا بموت وإمّا بسفر»¹. وفي القاموس المحيط: «الضمير السرّ وداخل الخاطر، جمعه ضمائر، وأضمّره أخفاه، والموضع والمفعول: مضمّر وأضمّرت الأرض الرجل غيّبته إمّا بسفــــــــــــر أو بموت ...»²، وعند الراغب الأصفهاني: «الضمير ما ينطوي عليه القلب ويدق على الوقوف عليه، وقد تسمى القوة الحافظة لذلك ضميراً»³.
اصطلاحاً:

الإضمّار مصطلح بصري في صيغة اسم الحدث، والكناية مصطلح كوفي يرادف الاضمّار وهو مصدر للفعل كنى، وكنى عن الاسم وكنى أي لم يصرّح بلفظه وعبر عنه بعلامة أخرى معوّضة ويسمى الاسم مكنياً عنه، والكناية مثل الإضمّار تقوم على عنصرين أحدهما غائب خفي هو الاسم والآخر حاضر هو العلامة النائية والقناع الذي يتستر فيه الاسم⁴.
والضمير" يسمى المضمّر أيضاً، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى، وهو أعرف المعارف على الصحيح⁵. ولعلّ البصريين آثروا مصطلح الإضمّار عليهما، لأنّ الكناية أوسع دلالة من الإضمّار وتشمل التعبير عن كل معنى مراد بغير لفظه الموضوع له، فيشمل مصطلح الكناية: «أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، وكم بنوعيها، وأسماء الشرط، وغيرها بالإضافة إلى الصور البلاغية القائمة على التصريح بذكر الشئ إلى ذكر مايلزمه»⁶.

وقيل في الاصطلاح هو: «إسقاط الشئ لفظاً لا معنى وترك الشئ مع بقاء أثره، والإضمّار قبــــــــل الذكر جائز في خمسة مواضع: الأول في ضمير الشأن مثل: "هو زيد قائم"، والثاني في ضمير "رب" نحو: "ربه رجلاً" والثالث في ضمير "نعم" نحو: "نعم رجلاً زيد"، والرابع في تنازع الفعلين، نحو: "ضربني وأكرمني زيد"، والخامس في بدل المظهر عن المضمّر، نحو: "ضربته زيداً"⁷. فالمضمّر من أهم ميزاته بقاء أثره في الكلام إن كان له أثر كعمل الفعل أو الحرف.

والإضمار مصطلح له مكانته في علم العروض كذلك، ومعناه في اصطلاح العروضيين: « إسكان الحرف الثاني، مثل اسكان تاء مُتفاعِلن لِيَبْقَى مُتفاعِلن، فينتقل إلى مُستفعلِن ويسمى: مُضمراً »⁸. وقال في اللسان: « والإضمار سكون التاء من مُتفاعِلن في الكامل حتى يصير مُتفاعِلن، وهذا بناءٌ غير معقول فنقل إلى بناء مقول معقول، وهو مُستفعلِن، كقول عنتره:

إني امرؤ من خير عبس منصبا شطري وأحمي سائري بالمتصل
فكل جزء من هذا البيت مُستفعلِن وأصله في الدائرة مُتفاعِلن »⁹.

- الضمير ومراتبه

الضمير اسم جامد، يدل على غائب وغائبة، ومتكلم، وكلمة ضمير ومضمر بمعنى واحد، وقدما كانا يسميان الكناية والمكنى¹⁰. أمّا الأصل في الضمائر فيقول رضي الدين الاستربادي: « اعلم أن أصل الضمائر: المتصل المستتر، لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار، لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال، فلا يقال: " ضرب أنا "، لأنّ (ضربت) مثله معنى وأخصر منه لفظاً »¹¹. من خلال التعريف يتبين أنّ الضمير مصطلح لا يشمل إلّا الاسم وهذا تخصيص للإضمار، لأنّ إضمار الاسم قسم من الإضمار وسيأتي بيانه، وأمّا ما فسر به الرضي وجه الإضمار من الاختصار فذلك تماشياً مع خصائص العربية في مبدأ جلب الخفة وترك الثقل، وكذا الإيجاز في الكلام، فما الإضمار إلّا لأجل الاختصار وكذلك تقديم ضمير وأولويته في الرتبة على آخر.

أمّا رتبة الضمير مع الاسم الظاهر فيقول الزركشي: « المضمّر لا يكون إلّا بعد الظاهر لفظاً ومرتبة إلّا في أبواب ضمير الشأن والقصة، وباب "نعم وبئس"، كقوله تعالى: ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ [سورة الأعراف، الآية 177]، والضمير في: " ربه رجلاً "، وباب الإعمال إذا

أعملت الثاني والأول يطلب عمدة فمذهب سيويه أنك تضمّر في الأول فتقول:
"ضربوني وضربت الزيددين" ^{1 2}.

ودرجة الإضمار مدخل من المداخل الثلاثة التي تدرس من خلالها بنية الضمير الصرفية، والضمائر تتراوح في بناها بين الاتصال بالعامل والانفصال عنه فتكون مستترة ومستكنة في الفعل أو ما يقوم مقامه من المشتقات وهو ضرب من الاتصال بالعامل إلى حد الاختفاء فيه محققة بذلك المفهوم الأساس للإضمار وأقوى درجاته، وتكون متصلة بالعامل بارزة في بنية أقرب ماتكون إلى الحرف، وتكون منفصلة عن العامل شأنها في الانفصال شأن الاسم الضاهر ^{1 3}.

ومصطلح "الضمائر" صار مصطلحاً هاماً فيما يعرف بـ"نحو النص" فيما أُصطلح عليه بـ"وسائل الاتساق الإحالية" أو "العناصر الإحالية" في الاتساق النصي. وهي تلك الالفاظ التي نعتمد عليها لتحديد المحال إليه داخل النص أو خارجه، وتنقسم العناصر الإحالية إلى: الضمائر، وأسماء الغشارة ^{1 4}.

2- الإضمار والتقدير

نقل ابن الأنباري في - عامل النصب الفعل المضارع بعد فاء السببية - : « وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن، ... وأمّا البصريون فقالوا: إنما قلنا إنه منصوب بتقدير أن لأن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل » ^{1 5}. فقد استعمل المطلقين بالتناوب.

فالإضمار والتقدير مستعملان في معنى افتراض الممكن في البنية الأصلية
لتأويل البنية المنجزة وذلك بإقحام عنصر خفي موجود في التمثيل الذهني للجملة بما يتماشى والنظرية النحوية ^{1 6}. ويرى الأستاذ الشاذلي الهيشري أن الإضمار من عمل المتكلم والمنتج للبنية النحوية في حين أن التقدير من عمل المخاطب المحلل للبنية ^{1 7}. فهما إذا وجهان لعملة واحدة وعليه فإن الإضمار

والتقدير متلازمان فلا إضمار إلاّ ومعه تقدير و إلاّ لم يفهم معنى الكلام. ومثاله في الحديث: « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » فلا بد من تقدير ناصب "معاشر" وهو الفعل "أخص" أو "أعني" ولا يكون فهم الكلام إلاّ بهذا التقدير، ولا يهني هذا فرض تقدير معين في الكلام، فقد يختلف التقدير من أحد لآخر، كما في إعراب "بسم الله" جعله في موضع رفع قدّر مبتدأ محذوفاً ابتدائي، ومن جعله في موضع نصب قدّر فعلاً محذوفاً آتلاً.

كما أنّه لا تقدير إلاّ بإضمار ذلك أنّ التقدير يقابل الإضمار باعتبار أنّ المخاطب يقابل المخاطب. وهذا ما تقرره اللسانيات الحديثة، فكثير من المفاهيم تقوم على مبدأ الثنائيات المتقابلة، وفكرة الثنائية هذه فـي حقيقة الأمر هي مبدأ رياضي، ومبدأ كوني في تقابل الأشياء فيما بينها، ففي السنن الكونية مثلاً نور وظلام، ليل ونهار، شروق وغروب. ومن المبادئ الرياضية مثلاً ثنائية: الثابت والمتغير، المعلوم والمجهول وغيرهما.

فالاضمار مع الإضمار ثنائية لغوية يمكن أن نعبر عنها بالثنائية الرياضية (المعلوم والمجهول)، فالظاهر معلوم، والمضمّر مجهول مقدّر، يكون تقديره حسب السياق، أمّا رياضياً فيمكن افتراضه حسب المعطيات.

ولبيان أهمية "التقدير" نورد مسألة في غاية الأهمية ذكرها ابن الأنباري في خلاف البصريين ————— والكوفيين في تقديم الخبر على المبتدأ. فنقل رأي الكوفيين في عدم جواز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة؛ فالمفرد نحو "قائم زيد، وذهب عمرو"، والجملة نحو "أبوه قائم زيد"، وأخوه ذهب عمرو، ومذهب البصريين الجواز.

وحجّة الكوفيين أنّه يؤدي إلى أن يتقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: "قائم زيد" كان في "قائم" ضمير زيد وكذلك إذا قلت: "أبوه قائم

زيد" كانت "الهاء" في "أبوه" ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه.

وأما حجة البصريين أنه قد جاء ذلك كثيرا في كلام العرب وأشعارهم ومنه قولهم في المثل: "في بيته يؤتى الحكم" وقولهم: "في أكفانه لف الميث" و"مشنوء من يشنوك"، وحكى سيبويه "تميمى أنا" فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر لأن التقدير فيها: الحكم يؤتى في بيته، والميث لف في أكفانه، ومن يشنوك مشنوء، وأنا تميمى. وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد

ويروى الأكارم وتقديره بنو أبنائنا بنونا، ... وأجاب عن الكوفيين في قولهم لو جوزنا تقديمه لأدى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، بفساده وذلك لأن الخبر وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير وإذا كان مقدما لفظا متأخرا تقديرا فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار ولهذا جاز بالإجماع "ضرب غلامه زيد" إذا جعلت "زيدا" فاعلا و"غلامه" مفعولا لأن "غلامه" وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير فلم يمنع

ذلك من تقديم الضمير، قال الله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه، الآية 67]، فالهاء عائدة إلى "موسى" وإن كان متأخرا لفظا، لأن "موسى" في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير، ثم نقل إجماعهم على جواز تقديم خبر كان على اسمها نحو "كان قائما زيد" وإن كان قد قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره إلا أنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير "ولهذا لو فقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير". والضمير متى تقدم تقديرا لا لفظا أو تقدم لفظا لا تقديرا فإنه يجوز بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظا وتقديرا¹⁸.

3-الإضمار والحذف:

الإضمار حذف وتعويض في الآن نفسه بعلامة ذات بناء صوتي مقتضب، أما الحذف فهو استغناء عن بعض العناصر دون تعويضها بأي علامة من أنواع العلامات أما الإضمار فهو حجب الاسم مع الإشارة إليه برمز يُكنى به عنه، فالحذف عام في أقسام الكلام والإضمار خاص بقسم الاسم ويلتقيان في معنى أساسي هو الخفاء والاستتار¹⁹. وقصر الإضمار هنا عند بعضهم على الاسم فيه نظر.

وقد حاول الزركشي توضيح الفرق بين الإضمار والحذف فقال: « إنَّ شرط المضمّر بقاء أثر المقدّر في اللفظ، نحو: ﴿يَتَأَهَّلَ الْكَتَبُ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خِيَرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ [سورة النساء، الآية 171]، أي: اثبتوا أمرا خيرا لكم، وهذا لا يشترط في الحذف، ويدل على أنه لا بد في الإضمار من ملاحظة المقدّر باب الاشتقاق، فإنه من أضمرت الشيء: أخفيته، وأما الحذف فمن حذف الشيء: قطعته، وهو يشعر بالطرح بخلاف الإضمار، ولذلك قالوا: "أن" تنصب ظاهرة ومضمرة²⁰. وفي كلام الزركشي جواب لمن قصر الإضمار على الاسم، إذ هو قسم من أقسامه على ما سيأتي لاحقا.

وقد ذهب أغلب الدرسين إلى أن استعمال النحاة لمصطلحي (إضمار، وحذف) أو (مضمّر، ومحدوف) يكون على تبادل التعبير والدلالة²¹. غير أن الأستاذ طاهر حمودة ألمع إلى وجود تفريق بينهما وإن لم يكن دقيقا في نظره، ورأى

بأنّ المصطلحين يستعملان بمعنى واحد عند النحاة من عهد سيبويه، ويقول عن الفرق بينهما: « ولا توجد تفرقة دقيقة تُراعى في استعمالهما، باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمونه حذفاً »^{2 2}.

ورأى حيدر حسين عبيد بضرورة التفريق بين المصطلحين استناداً إلى معاني ودلالات الاشتقاق اللغوي، فقولنا: أضمرت الأمل في كذا، غير قولنا: قطعت الأمل، فكأنّ الإضمار يشعرنا بأننا ننظر إلى المضمر من وراء ستر رقيق، فهو كالموجود الظاهر، بخلاف المحذوف إذ نلاحظ خلو موضعه منه، وكذلك في موضع الإضمار لا نحتاج إلى جهد في معرفة المضمر، بخلاف المحذوف الذي يحتاج تقديره في كثير من الأحيان إلى التأمل^{2 3}.

ولعلنا نمثل لذلك بتقدير المحذوف في إعراب قوله تعالى: ﴿الْمَ﴾ [سورة البقرة، الآية 01]، فمن جعلها في موضع نصب قدّر فعلاً محذوفاً "أتل"، ومن جعلها في موضع جر قدّر حرف القسم محذوفاً كأنه قال "والْمَ"، والعرب تقول: "والله لأفعلن"، الله لأفعلن، فالذي يلتقي فيه المصطلحان وهو عماد كل منهما "التقدير" سواء كان باجتهاد في الحذف، أو باستلزام في الإضمار.

والملاحظ كذلك أنّ الحذف متعلق بالجانب الفني ومقاصد الكلام، أمّا الإضمار فيتعلق بجانب الصناعة النحوية وضوابط تركيب الكلام. وشرط الحذف الدليل كما هو في الإضمار إلّا أنّه لا يستلزمه بالضرورة، يقول ابن هشام: « جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المعمول اختصاراً واقتصاراً ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل

ويمثلونه بنحو: "كلوا واشربوا"، أي: أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين: من يسمع يخل، أي تكن منه خيلة «²⁴.

إنّ التوسع في استعمال لفظي "الحذف" و"الإضمار" يجعلهما مترادفين ولكن إمعان النظر في دلالة اللفظين يظهر الفرق بينهما²⁵.

- الإضمار أعم من الحذف لأنّ الحذف يشمل كل عناصر الجملة العامل منها والمعمول عدا الفاعل لأنّه عنصر أساسي لا بد منه في كل فعل وفي كل اسم الصفات وفي كل اسم جامد مؤول بمشتق فإذا خفي في التركيب فهو موجود في النية أي مستتر، يقول ابن يعيش: «أما حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من كلامهم فكان ما قلناه وهو الحمل على الإضمار بشرط التفسير أولى إذا كان له نضير من كلام العرب فكان أقل مخالفة»²⁶. فالإضمار يشمل الفاعل وغيره من عناصر الكلام في التركيب.

- الإضمار يستلزم ما يدل عليه، فمثلا المفعول المطلق المضمّر عامله وهو كثير التواتر في العربية تدل صيغته الصرفية (مصدراً في في الغالب) وعلامة إعرابه الفتحة على أنّه معمول لفعل مضمّر من مادة المصدر كقول العرب، سقيا ورعيا مثلاً والتقدير: اسق سقيا وارع رعيا. ومثله إضمار "أن" بعد "حتى" من نحو: "حتى يلج الجمل في سم الخياط" فالناصب للفعل المضارع المسبوق بجتي هو "أن" مضمرة والدليل على ذلك أن "حتى" حرف جر تختص بالعمل في الاسماء لا في الأفعال، «فالإضمار يستوجب الدليل ليبقى المضمّر موجودا في النية أما الحذف وإن اشترط فيه الدليل على المحذوف في الغالب كالإضمار فإنّه لا يستلزمه بالضرورة»²⁷. أو ما يسميه النحويون والبلاغيون "القرينة" والتي تكون لفظية وتلك دليل الحذف وقد تكون معنوية متعلقة بالمقام أو ما تعارف عليه الناس من أسلوب في الكلام كأن يكون هناك شيء معلوم لدى المخاطب، ولذلك قال ابن مالك: "وحذف ما يعلم جائز"

4- عموم الإضمار وتخصيصه

الإضمار يشمل جميع أقسام الكلمة، يقول ابن فــــــــــــــــــــارس: « من سنن العرب الإضمار، ويكون على ثلاثة أضرب: إضمارُ الأسماء، وإضمارُ الأفعال، وإضمارُ الحروف »²⁸.

- تعلق الإضمار بالاسم

قال ابن فارس: « فمن إضمار الأسماء قولهم "أَلَا يَسْلَمِي" يريدون: ألا يا هذه اسلمي. وفي كتاب الله جل ثناؤه: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [سورة النمل، الآية 25]، بمعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فلما لم يذكر هؤلاء، بل أضمرهم، اتصلت يا بقوله: اسجدوا فصار كأنه فعل مستقبل، ومثله قول ذي الرمة:

أَلَا يَسْلَمِي يَا دَارَ مِي عَلَى الْيَلَى وَلَا زَالُ مِنْهَا يَجْرُعَاثُكَ الْقَطْرُ

ونقل عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقولون: أَلَا يَرْحَمُنَا يعني: ألا يا ربنا ارحمنا، ويقولون: يا هل أتاها على ما كان من حَدَثٍ، ويقولون: لِي يَحْلِفْ ولست بحالفٍ بمعنى: يا هذا احلف.

ويُضْمِرُونَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَنْ يَقُولُونَ: "مَا فِي حِينَا إِلَّا لَهُ إِبْلُ" أي: مَنْ لَهُ

إِبْل. وكَذَبْتُمْ بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا" أي: مَنْ شَاب. وفي كتاب الله جل ثناؤه: ﴿وَمَا مِنَّا

إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [سورة الصافات، الآية 164] أي: مَنْ لَهُ، ويضمرون هذا

كقول حميد:

أنت الهلالي الذي كانت مرّة سمعنا به والأزحبي المَعْلَفُ

أي: وهذا الأرحي يعني بعيره « 29.

- تعلق الإضمار بالفعل

هو حذف الفعل، والتسمية لسيبويه، قال: « هذا باب ماجرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل » ³⁰، وقال في موضع آخر: « هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرمة، وذكر الديار والمنازل:

ديار مية إذ مي مساعفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

كأنه قال: أذكر ديار مية، وكأنه لا يذكر أذكر لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إيّاه » ³¹. وعند سيبويه كذلك « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعدا ... كأنه قال:

أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً » ³². ومنه: " قيل، ويقال" كما في قوله تعالى: ﴿

يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ

فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ [سورة آل عمران، الآية 106]، معناه:

فيقال لهم، لأنّ أمّا لا بد لها في الخبر من فاء، فلما أضمر القول أضمر الفاء، ومن باب الإضمار: أثعلباً وتفرّ أي: أترى ثعلباً » ³³.

وعن الإضمار في " نعم وبئس " يقول ابن الأنباري: « فإن قيل فلم جاز

الإضمار فيهما قبل ————— الذكر؟ قيل: إنّما جاز الإضمار فيهما قبل

الذكر، لأنّ المضمر قبل الذكر يشبه النكرة، لأنّه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى

يفسر، و" نعم وبئس " لا يكون فاعلهما معرفة محضة، فلما ضارح المضمر فاعلهما

جـاز الإضمار فيهما. فإن قيل: فلم فعلوا ذلك ؟ قيل: إنّما فعلوا ذلك

طلباً للتخفيف والإيجاز، لأنهم أبداً يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم. فإن قيل: فكيف يحصل التخفيف والإضمار على شريطة التفسير؟
 قيل: لأن التفسير إنما يكون بنكرة منصوبة نحو: نعم رجلاً زيد، والنكرة أخف من المعرفة^{3 4}.

- تعلق الإضمار بالحرف

قال ابن فارس: « ويضمرون الحروف فيقول قائلهم: "ألا أي هذا الزاجري أشهد الوغى" بمعنى أن أشهد، ويقولون: والله لكان كذا بمعنى لقد، ويقول النابغة: "لكلفتني ذنب امرئ"، وفي كتاب الله جل ثناؤه: ﴿ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى ﴾ [طه، الآية 21] فقالوا: إلى سيرتها، و ﴿ وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا ﴾ [الأعراف، الآية: 155] أي: من قومه^{3 5}.

خاتمة

وما يمكن قوله ختاماً إن الإضمار يتعلق بالصناعة النحوية والمقصود من ذلك أن الإضمار يكون في عناصر الجملة فحسب وخاصة في العوامل كالأفعال والحروف، ويتطرق إلى أركان الجملة الاسمية والفعلية، وهو أخص من الحذف من هذه الناحية لأن الحذف يشمل الاسم والفعل والحرف من أقسام الكلمة، وقد يُعبر عنه بالإضمار، إلا أن الحذف قد يتطرق إلى حذف جمل كاملة إذا وجد ما يدل عليها مثل ما في قوله عز وجل: ﴿ وَالَّتِي بَسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴾ [الطلاق، الآية 04]، والتقدير: واللاتي لم يحضن فعدت هن ثلاثة أشهر، حذف المتداً والخبر لدلالة ما

قبلهما عليهما. و يتطرق كذلك إلى بعض الكلمة فيُحذف جزء منها كحذف "النون" من الأمثلة الخمسة عند جزمها، أو حذف حرف العلة في المنقوص سواء في الاسم أو في الفعل في حال جزمه كذلك، وهذا النوع لا يعبر عنه أبداً بالاضمار وقد أصاب الزركشي فيما ذهب إليه من أنّ الحذف أعمّ من الاضمار استناداً إلى معنى الحذف لغة وهو القطع، على خلاف ما ذهب إليه بعض الدارسين في عكس ذلك.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1- ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد)،
، أسرار العربية، دراسة تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب
العلمية، بيروت، ط: 02 (2010).

2- _____، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين
البصريين والكوفيين، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي
الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 01 (1424هـ / 2003م).

3- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، دار
صادر، بيروت

4- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)، الصحاحي في فقه اللغة
العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن
بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01 (1418هـ / 1997م).

5- ابن هشام (جمال الدين الانصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،
تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (1991م)،
702/2.

6- ابن يعيش (موفق الدين)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)،
مجلدان.

- 7- حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين دراسة تطبيقية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01 (1434هـ / 2013 م).
- 8- الراغب الأصفهاني ، معجم مفردات القرآن، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 01 (1426-1427هـ / 2006م).
- 9- الزركشي (محمد بن بدر الدين بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعرفة، بيروت، (1391هـ).
- 10- السكاكي (أبو يعقوب)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1985.
- 11- سيبويه (أبو بشر عثمان بن قمبر)، كتاب سيبويه، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، ط: 01.
- 12- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط: (1403هـ / 1982م).
- 13- الفيروزبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، قدّم له وعلّق على حواشيه: الشيخ أبو الوفا نصر الهوريني المصري الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 02 (1428هـ / 2007 م).
- 14- محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط: (1973 م).

الهوامش:

¹ - ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة "ضمّر"، مج 4/ ص: 492.

² - الفيروزبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، قدّم له وعلّق على حواشيه: الشيخ أبو الوفا نصر الهوريني المصري الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 02 (1428هـ / 2007 م)، ص: 454، ولسان العرب، 4/ 492.

- ³ - الرغبة الأصفهاني ، معجم مفردات القرآن، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 01 (1426-1427هـ / 2006م)، ص: 225.
- ⁴ - الشاذلي الهيشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة، سلسلة اللسانيات، جامعة منوبة، تونس (2003)، ص: 80.
- ⁵ - ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 134.
- ⁶ - السكاكي (أبو يعقوب)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1985 ص: 402.
- ⁷ - الجرجاني (على بن محمد السيد الشريف)، التعريفات، اعتنى به: مصطفى أبو يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 01 (1405)، ص: 46.
- ⁸ - الجرجاني ، التعريفات، ص: 46.
- ⁹ - ابن منظور، لسان العرب ، مادة "ضمير"، ص: 492.
- ¹⁰ - عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 02 (1425هـ / 2004م)، ص: 585.
- ¹¹ - رضي الدين الأستربادي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، ط: (1996)، 2 / 427.
- ¹² - الزركشي، البرهان، 4 / 41، 42، مغني اللبيب 580.
- ¹³ - الشاذلي الهيشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة، ص: 129.
- ¹⁴ - أحمد عفيفي، دور الإحالة في الاتساق النصي دراسة في نحو النص، دار الهني للطباعة والنشر، القاهرة، ط: 01 (1431هـ / 2010م)، ص: 23، 24.
- ¹⁵ - ابن الانباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 01 (1424هـ / 2003م)، مسألة "76"، 2 / 454.
- ¹⁶ - الشاذلي الهيشري، المرجع نفسه، ص: 78.
- ¹⁷ - الشاذلي الهيشري، المرجع نفسه، ص: 79.
- ¹⁸ - ابن الأنباري، الإنصاف، مسألة "09"، 1 / 56 - 59.
- ¹⁹ - الشاذلي الهيشري، المرجع نفسه، ص: 80.

- ²⁰ - الزركشي (محمد بن بدر الدين بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط: 3 / 102، 103.
- ²¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط: (1973 م)، ص: 200.
- الحذف ص 17
- ²² - طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط: (1403 هـ / 1982 م)، ص: 18.
- ²³ - حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين دراسة تطبيقية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01 (1434 هـ / 2013 م)، ص: 17، 18.
- ²⁴ - ابن هشام (جمال الدين الانصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (1991 م)، 2 / 702.
- ²⁵ - الشاذلي الهيشري، المرجع نفسه، ص: 77.
- ²⁶ - ابن يعيش (موفق الدين)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، مجلدان، 1 / 77.
- ²⁷ - الشاذلي الهيشري، المرجع نفسه، ص: 77، 78.
- ²⁸ - ابن فارس (أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا)، الصحاحي في فقه اللغة ومسائلهاوسنن العرب في كلامها، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد بسج، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01 (1418 هـ / 1997 م)، ص: 176.
- ²⁹ - ابن فارس، الصحاحي ، ص: 176.
- ³⁰ - المعجم المفصل، ص: 193، ينظر سيبويه (أبو بشر عثمان بن قمبر)، كتاب سيبويه، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، ط: 01، 1 / 253.
- ³¹ - سيبويه، الكتاب، 1 / 280.
- ³² - سيبويه، الكتاب، 1 / 290.
- ³³ - ابن فارس، الصحاحي ، ص: 177، 178.
- ³⁴ - ابن الأنباري، أسرار العربية، دراسة تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 02 (2010)، ص: 73.
- ³⁵ - ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة، ص: 177.
